Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 13- Issue Special - novem 2023 المجلد ١٣- العدد خاص – نوفمبر ٢٠٢٣

Iraqi political parties: A study in the problem of partisan pluralism and its impact on political stability

[1] L . Dr. Saif Hayder Al-Husseini [2]Sultan Tawfiq Al Shibli
[1] College of Political Science / University of Kufa

Abstract:

Partisan pluralism is based on secondary affiliations on an ethnic, sectarian or sectarian basis, and not on the basis of national identity, as is the case with the Iraqi parties that came after 2003 and which built their organization on this basis, which ultimately leads to weakening the concept of citizenship and national loyalty in favor of sub-, sectarian and sectarian loyalties. . Therefore, this system leads to spreading division in society and dividing it into groups, each with its own principles and beliefs, and which oppose each other, so that they do not accept understanding.

Therefore, it is necessary to control partisan pluralism in Iraq according to effective legal frameworks that will correct the status quo and go towards effective political parties that possess a national discourse that would enhance the political culture of citizens, as successful pluralism needs a conscious and politically aware societal environment, otherwise it will It may pose a threat to the unity of society.

1: Email: saifh.wahab@uokufa.edu.iq
2: Email:

DOI

Submitted: 15/10/2023
Accepted: 09/10/2023
Published: 01/10/2023

Keywords:
political parties
Party systems
Party pluralism in Iraq
Political stability.

©Authors, 2023, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأحزاب السياسية العراقية: دراسة في إشكالية التعددية الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي

[١] م . د سيف حيدر الحسيني [٢]الباحث سلطان توفيق الشبلي
[١] كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة

الملخص:

أن التعددية الحزبية في العراق تقوم على أساس الانتماءات الثانوية على أساس اثني طائفي مذهبي لا على أساس الهوية الوطنية، كما هو الحال بالنسبة للأحزاب العراقية التي جاءت بعد عام ٢٠٠٣ والتي بنيت تنظيمها على هذا الأساس تؤدي في النهاية إلى أضعاف مفهوم المواطنة والولاء الوطني لصالح الولاءات الفرعية والمذهبية والطائفية. وبالتالي فأن هذا النظام يؤدي إلى إشاعة الفرقة في المجتمع وتقسيمه إلى جماعات لكل منها مبادئها وعقيدتها والتي يناوئ بعضها البعض الآخر، بحيث لا تقبل التفاهم ، وبالتالي لا بد من ضبط التعددية الحزبية في العراق وفق اطر قانونية فاعلة من شأنها ان تصحح من الوضع القائم والذهاب باتجاه احزاب سياسية فاعلة تمتلك خطاب وطني من شأنه ان يعزز من الثقافة السياسية للمواطنين ، اذ ان التعددية الناجزة تحتاج الى بيئة مجتمعية واعية ومدركة سياسياً والا فإنها ممكن ان تشكل خطراً على وحدة المجتمع .

الكلمات المفتاحية

الاحزاب السياسية ، الانظمة الحزبية ، التعددية الحزبية في العراق ، الاستقرار السياسي.

المقدمة

التعددية الحزبية ما هي في حقيقتها إلا انعكاس طبيعي لاختلاف المصالح والأفكار والإيديولوجيات، والانتماءات المذهبية والعرقية، وتباين التعبيرات الدينية، وتضارب التوجهات لدى الجماعات المختلفة داخل إطار المجتمع الواحد .وعلى هذا الأساس فإن التعددية هي ظاهرة ملازمة للمجتمعات البشرية منذ أن عرفت هذه المجتمعات ظواهر التبادل السلعي، والملكية الخاصة، والدولة، أي أنها نمت مع نمو المجتمعات الإنسانية للتعبير عن التمايزات في الرؤى والمواقف الاجتماعية والسياسية الملازمة لها .والذي يحظى بأهمية للتوقف عنده ومناقشته في مسألة التعددية، هو قضية حق الجماعات الاجتماعية في الإعلان عن نفسها، والتعبير عن مطالبها، وليس ذلك فحسب، بل وأكثر من ذلك حقها في المشاركة السياسية الرسمية، وتأثيرها في مجال الفعل السياسي، من خلال تنظيمات أبرزها الأحزاب السياسية.

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ ظهور العديد من التنظيمات السياسية المختلفة بتوجهاتها الايديولجية وهذا يأتي ضمن حالة الانتقال الديمقراطي التي شهدها البلد بعد التحول من نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية ، الا ان ما يؤخذ على الحالة العراقية هو هشاشة

التنظيم لهذه الأحزاب وضعف بناها المؤسسية فضلاً عن رتابة خطابها السياسي التقليدي الذي اعتمد الى حد كبير جداً على البعد الديني والقومي وهذا ما أفضى الى تأسيس أحزاب سياسية عديدة قائمة على هويات ثانوية وهو ما يضعف من عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة .

أولاً: أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث في موضوع التعددية الحزبية وتأثيره على البيئة المجتمعية بشكل خاص، الى أن التداول السلمي للسلطة في ظل مجتمع ديمقراطي يتطلب ويفرض وجود تعددية حزبية منتظمة بعيدة عن التفتت الحزبي ، اذ ان وجود تعددية تفتقر الى الضبط والثقافة السياسية والخطاب الوطني من شأنه ان يؤثر على عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي .

ثانياً: هدف البحث :

ان الأحزاب السياسية أصبحت في الوقت الراهن تمثل ظاهرة مهمة يصعب التخلي عنها في النظم السياسية الديمقراطية الحديثة كونها تمثل حالة لا يمكن التخلي عنها لقيام أي عملية سياسية ديمقراطية ، وبالتالي لابد من تبني نظام حزبي يتساوق مع الطبيعة المجتمعية للوصول الى حالة من الاستقرار السياسي .

ثالثاً: إشكالية البحث :

تتمثل اشكالية البحث بالتساؤل الرئيسي التالي (هل تمثل التعددية الحزبية في العراق في الوقت الراهن رافعة لعملية التحول الديمقراطي ، وما هو تأثيرها على الاستقرار السياسي في العراق ؟)

رابعاً: فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها ان التعددية الحزبية في العراق وفقاً لشكلها الحالي تعد معرقلة لعملية التحول الديمقراطي ، فضلاً عن كونها اسهمت بعدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وذلك لضعف عوامل واليات ضبطها بما يحقق تعددية حزبية ناجزة .

خامساً: منهجية البحث :

من اجل الوصول الى نتائج موضوعية ودقيقة لمادة البحث فقد تم اعتماد منهج التحليل النظمي وفضلاً عن الاستعانة بالمنهج الوصفي .

I. المبحث الأول

الأحزاب السياسية والنظم الحزبية : تأصيل مفاهيمي

I.أ. المطلب الأول

الأحزاب السياسية : المفهوم ـ النشأة

أولاً : مفهوم الأحزاب السياسية

لغةً : هي مكونة من كلمتين الأحزاب والسياسية، فالكلمة الأخيرة هي تعبير عن وجود علاقة بين الحكام والمحكومين بينما الأحزاب جمع كلمة حزب يعبر عنها في اللغة الإنكليزية (party) وهي في التعبير اللغوي مجموعة من الأفراد يتحدون في آرائهم وميولهم وأفكارهم السياسية[١] .

أما اصطلاحاً: فقد جاء في المعجم الحديث للتحلي السياسي للأستاذ جورج روبيرت ان الحزب السياسي هي مجموعة منظمة مكونة من أعضاء يعتنق مجموعة مشتركة من القيم والسياسات وهدفها الرئيسي هو الحصول على السلطة السياسية و المناصب العامة لغرض تنفيذ السياسات و يسعى الحزب للحصول على السلطة، عادة بالطرق الدستورية ولا سيما بالتنافس الانتخابي[٢].

والحزب السياسي هو تجمع افراد، منظم الى حد ما هدفه التعبير عن اراء ومواقف ومصالح وتطلعات أعضائه ومؤيديه، وعن خياراتهم السياسية وإفساح المجال أمامهم لممارسة السلطة[٣].

فهناك التعريف الإيديولوجي يعرفه ماكسفيبر بأنه: تجمع أو جمعية على أساس انخراط طوعي لتحقيق مصالح مشتركة بين مجموعة من الأفراد، من أهم هذه الأهداف إيصال زعيمهم إلى السلطة ، أما جوزيف لابالومبارا عرف الحزب السياسي هو منظمة يتجاوز عمرها عمر مؤسسيها، مترسخة على المستوى الوطني، تهدف إلى الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات[٤].

ويعرف الحزب، كذلك بأنه منظمة سياسية دائمة وليس مؤقتة، مفتوحة أبوابها لجميع مواطني الدولة بلا استثناء كقاعدة عامة تستهدف التعبير عن آراء أعضائها في كل المجالات،

---

(١) ابي الفضل جمال الدين، محمد بن منظور، *لسان العرب*، (بيروت: دار الصدر، ١٩٧٩)، ص ٣٠.
(٢) قاضي خير الدين، "محاضرات في الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية"، *جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، منشور*، (٢٠٢٠): ص ١٥.
(٣) عصام سليمان، *مدخل علم السياسة*، ط٢، (بيروت: دار النضال، ١٩٨٩)، ص ٩٤.
(٤) عبد العالي عبد القادر، "محاضرات النظم السياسية المقارنة"، *جامعة سعيدة _د مولاي، القاهرة كلية الحقوق والعلوم السياسية*، منشور، (٢٠٠٧-٢٠٠٨): ص ٥٩.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبتغي الاستيلاء على السلطة المشروع على السلطة السياسية أو بالأقل المشاركة ي مقعد السلطة لتطبيق برنامجها الخاص كما تسعى دائما إلى كسب التأييد الشعبي الواسع من خلال الانتخابات أو الطرق الدعائية الأخرى المشروعة[١].

إلا أن تعريف الحزب، خاصة بعد الخمسينات من القرن العشرين، لم يعد يستند فقط على (العقيدة) حتى في المفهوم الليبرالي نفسه، فباتت الأحزاب السياسية منظمة اجتماعية لها جهاز إداري وهيئة موظفين دائمين، ولها أنصار من أفراد الشعب من بيئات متعددة لهم عادات مختلفة، وهذا التباين بين أبناء الشعب يدفعهم إلى تشكيل الأحزاب السياسية والعمل باسمها لتحقيق أهداف محددة[٢].

ثانياً : نشأة الأحزاب السياسية

أن الأحزاب السياسية نشأت بعوامل برلمانية وأخرى نشأت خارج البرلمان إذ أن كثيرا من الأحزاب السياسية قامت بفضل نشوء الكتل البرلمانية، أما الخارجية، فقد تأسست بفضل الجمعيات السرية والجمعيات الفكرية وجمعيات المحاربين القدماء والنقابات [٣]، حيث ارتبط نشوء الأحزاب السياسية بقيام الحياة الديمقراطية البرلمانية والانتخابات في المقام الأول ، بالمقابل وفي دول أخرى لم تنشأ الأحزاب نتيجة وجود حياة برلمانية او حملات انتخابية بل نتيجة السعي للتخلص من الهيمنة الاستعمارية وإقامة دولة وطنية مستقلة[٤].

أن الأحزاب ذات الأصل البرلماني تنشط غالباً في الفترة الانتخابية ولهذا فان عملها ونشاطها موسمي، يقتصر على الانتخابات. في حين أن الأحزاب ذات الأصل الخارجي هي في حركة دائمة و انضباطية [٥] وفي بداية القرن التاسع عشر، نشأت في البرلمان البريطاني جماعتان متنافسان هما ال (ويغ) وال (توري) لكنهما لم تؤلفا حزبين سياسيين ألا في نهاية ذلك القرن وبداية القرن العشرين، إذ أصبحت الأولى (حزب الأحرار) والثانية (حزب المحافظين)[٦] ، وفي فرنسا لم توجد أحزاب ولا نظم حزبية قبل ثورة عام ١٧٨٩ وعند قيام الثورة نشأت العديد من الكتل والاتجاهات بل حتى وصل الامر الى تكوين مدارس فكرية.

أما في الوطن العربي فقد بدأت أواخر القرن التاسع عشر ظاهرة نشأت الاحزاب السياسية ، إذ انشأ في مصر أول حزب سياسي عام ١٨٨١ الحزب الوطني وفي تونس نشأ حزب (تونس الفتاة) ، وفي العراق فلم يشهد اي تنظيم سياسي بالمعنى الحديث حتى ١٩٠٨. بسبب الطابع الاستبدادي الذي كان سمة اساس من سمات حكم السلطان العثماني عبد الحميد

(١) محمد حسن دخيل، *علم الاجتماع السياسي*، (بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٧)، ص ٢٥٠.
(٢) هدى النعيمي، *العمل الجبهوي واثارة في العملية الديمقراطية، في مجموعة باحثين، الممارسة العراقية الديمقراطية*، (بغداد: مركز البزاز للثقافة والرأي، ٢٠٠٤)، ص ٤٧.
(٣) محمد حسن دخيل، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٩.
(٤) محمد حسن دخيل ، (المدخل إلى على علم السياسة)، (بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٨)، ص ٢٤٧.
(٥) محمد حسن دخيل، *علم الاجتماع السياسي*، مصدر سابق، ص ٢٥٧.
(٦) صالح جواد وعلي غالب، *الأنظمة السياسية*، (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٠)، ص ٩٤.

الثاني. الا انه بعد الثورة الاتحادية في تركيا ١٩٠٨، تعد نقطة تحول للعمل الحزبي في العراق الذي شهد نشاطا حزبيا ملحوظا، فقد اسست جمعية (الاتحاد والترقي). ولكن سرعان ما انحرفت هذه الجمعية عن مبادئها الاساس، الامر الذي ادى الى استقالة اعداد كبيرة من جمعية (الاتحاد والترقي) وانضمامهم الى (الحزب الحر المعتدل) الذي تأسس في عام ١٩١١[١].

وعلى الاعم فإن أهم وظائف الحزب السياسي سواء كان حزبا في السلطة أم في المعارضة على رأي (بلقيس احمد منصور) هي ست وظائف أساس هي: التعبئة والتي تعني حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي من المواطنين، والمشاركة السياسية، وتدعيم الشرعية للنظام السياسي، التجنيد السياسي لأسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد، الوظيفة التنموية لإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، الاندماج القومي لعناصر غير متشابهة او متطابقة اصلا في المجتمع[٢].

I.ب. المطلب الثاني

أنواع النظم الحزبية

يقصد بالنظام الحزبي هو نظام للتفاعلات تتشكل من علاقات المعارضة والتعاون بين الأحزاب السياسية التي تعمل على المسرح السياسي، وهو يمثل نظاما فرعيا من النظام السياسي [٣]. ومفهوم نظم الأحزاب مصطلح قديم نسبيا، اذ استعمله جيمس برايس ويقصد به النظام الذي تكون فيه الأحزاب السياسية بمثابة العضلات والاعصاب بالنسبة للعظام والتي يقصد بها الهياكل والمؤسسات الرسمية في النظام السياسي[٤].

١- نظام التعددية الحزبية : في هذا النظام تتنافس عدة أحزاب للوصول الى الحكم بحيث لا يستطيع أي حزب لوحدة ان يتولى السلطة بدون مشاركة أحزاب أخرى يتفق معها في إدارة شؤون السلطة[٥].

يقوم نظام التعددية على أساس وجود ثلاث أحزاب أو أكثر، وقد انتشر في اغلب الدول الأوروبية باستثناء إنجلترا والولايات المتحدة الامريكية، اذ يرتبط بتعدد الطبقات الاجتماعية والاقتصادية . إذ أن المعنى العام للتعددية الحزبية هو الحرية الحزبية وهذا يعني أن يمنح أي تجمع ولو بشروط معينة الحق في التعبير عن النفس ومخاطبة الرأي العام

(١) عادل تقي عبد وكمال مظهر احمد، *التكوين الاجتماعي للاحزاب والجمعيات السياسية في العراق (١٩٠٨_١٩٥٨)*، (بغداد: ٢٠٠٣)، ص ٧_٨.
(٢) مريم محمد حسين، "الأحزاب السياسية والهوية الوطنية في العراق بعد (٢٠٠٣)"، (رسالة ماجستير (غير منشورة)، كية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤)، ص٧.
(٣) عبد العالي عبد القادر، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥.
(٤) المصدر نفسه ، ص٦٥ .
(٥) حسان محمد، *الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة*، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦)، ص ٢٧٢.

بصورة مباشرة ضمن أطار سيادة مفهوم التنافس السياسي، بهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها [١].

مما يرى أنصار التعددية الحزبية أن وجود مصالح متنوعة ومتعارضة هوا أساس التوازن السياسي وامر لابد منه للأفراد من اجل تحقيق أهدافهم وتحقيق المنافسة وان تعدد الأحزاب يؤدي إلى حالة من المنافسة المفتوحة للدعم الانتخابي . يصعب عادة في النظام الأحزاب المتعددة ان يفوز أحدها بالأغلبية البرلمانية، الامر الذي يجعل من الحكومات المتعايشة لهذا النظام حكومات ائتلافية ضعيفة تتكون من مجموعة من الأحزاب، وذلك لحاجتها الى الأغلبية البرلمانية التي تمكنها من تشكيل الحكومة، ثم البقاء والاستمرار في الحكم[٢] .

لذا تعمل الأحزاب في هذه الحالة الى إقامة بعض التكتلات داخل البرلمان من اجل دعم أحد الأحزاب القوية ليتمكن رئيسه من تشكيل الوزارة، و توزع الوزارات على أعضاء الائتلاف كل حسب أهميته وعلى ضوء ما أحرزته من مقاعد في البرلمان لذا توصف بالائتلافية . وإذ كان التعدد الحزبي يعكس التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فأنه أيضا يرى حل أي مشكلة ناتجة عن ذلك، لا يمكن ألا من خلال تقابل المصالح والايديولوجيات التي تقودها تنظيمات ثابتة قادرة على المنافسة السياسية من خلال الوسائل الشرعية الدستورية[٣]. مما يؤثر نظام الأحزاب المتعددة تأثيرا فعالا في النظام السياسي الذي يسود فيه، فيطبعه بطابع معين يختلف فيه عن الأنظمة التي تسود فيها الثنائية الحزبية .

و نستخلص مما اشرنا الية بأن النظام التعددي يعني وجود عدد من القوى والأحزاب السياسية التي لها الحق في التعبير عن نفسها وممارسة نشاطها، والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي في أطار نظام سياسي معين .

٢- نظام ثنائي الحزبية :

يقصد بالثنائية الحزبية النظام الذي بموجبه يهيمن حزبان رئيسيان على كل الأصوات في كل الانتخابات تقريباً وعلى كل مستويات الحكومة، ونتيجة ذلك فأن كل المناصب تقريبا تكون للحزبين، وفي ظل هذا النظام يوجد عدد كبير من الأحزاب تؤلف عند اندماجها حزبين كبيرين يتبادلان موقع السلطة في النظام السياسي، ويكون بينهما قدر كبير من التنافس

(١) عوض الليمون، *الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري*، ط٢، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠١٦)، ص ٢٢ .
(٢) نعمان احمد الخطيب، *الوجيز في النظم السياسية*، ط ٢، (عمان: دار الثقافة، ٢٠١١)، ص ٢٩٧.
(٣) محمد حسن دخيل، *علم الاجتماع السياسي*، مصدر سابق، ص ٢٧٨.

للحصول على الأغلبية [١] وبمقتضى ذلك فأن نظام الثنائية الحزبية لا يعني مطلقا وجود حزبين فقط في الدولة فلا شيء يمنع وجود حزب ثالث أو أحزاب أخرى، ولكن تبقى هذه الأحزاب أو ذلك الحزب قليلة التأثير في الحياة السياسية، وتوجد هذه الظاهرة في الكثير من الدول وعلى رأسها انكلترا حيث يوجد حزبان مسيطران هما حزب المحافظين وحزب العمال، بالإضافة إلى وجود أحزاب أخرى إلى جانبها مثل حزب الأحرار والحزب الاجتماعي الديمقراطي[٢].

والثنائية الحزبية وان تبدو أحيانا ظاهرة طبيعية تفسر الاختيارات السياسية التي يتبناها الرأي العام من خلال ما يواجهه من قضايا مصيرية حساسة فهي أيضا نتيجة لمجموعة عوامل مختلفة تدفع بمختلف الميول والأمزجة إلى الالتفاف حول قطبين سياسيين أن لم يكونا متناقضين أصلا، وعلى الرغم من ميل بعض الأنظمة السياسية إلى محاولة الأخذ بنظام الثنائية الحزبية كألمانيا وايطاليا وتركيا نظير لما يوفره هذا النظام من استقرار سياسي.

يقسم الباحثين نظام الحزبين إلى نظام جامد ونظام مرن وفق نوع العلاقة التي تربط بين أعضاء البرلمان ورئيس الوزراء في النظام البرلماني، كذلك بين رئيس الدولة وبينهم في النظام الرئاسي [٣]:

أ- النظام الحزبي المرن : يترك هذا النظام حرية التصويت البرلماني لأعضاء الحزب فلا يفرض من قبل حزبين يلزم أعضاءه بالتصويت الإجباري أو التصويت بطريقة معينة، وهذا يتبع في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- النظام الحزبي الجامد : يقوم هذا النظام على تنظيم تصويت أعضاء الحزب البرلماني بحيث يلزمهم بالتصويت على نحو معين في مسائل هامه داخل البرلمان وألا يوقع علية الحزب عقوبة العزل من العضوية.

٣- نظام الحزب الواحد :

يقوم هذا النظام على جهاز واحد يتمثل في حزب واحد يتولى ممارسة السلطة وفق سياسة واحدة لا تقبل المعارضة حيث لا تتعدد الآراء السياسية بل تتجه اتجاه واحد يحدده الحزب الحاكم ويظهر هذا التنظيم عادة أثر انقلاب أو ثورة وقيام دكتاتورية في بلد معين.

فأن نظام الحزب الواحد هو نظام يجعل الحزب الوحيد محتكرا للعمل السياسي، ولذا يمكن القول أن النظام غير التنافسي هو نظام الحزب الواحد وأن التعبيرين في هذا النظام

---

(١) عبد الغني بسيوني، "ماهية الأحزاب السياسية"، *بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت*، المجلد الأول، العدد ١، (١٩٩٨): ص ٥٥.

(٢) فؤاد مطير الشمري، *التجارب الانتخابية، في العالم(الأسس والتطبيقات)*، (الأردن: عمان دار اسامه للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص ١٢٥.

(٣) للمزيد ينظر: سعاد الشرقاوي، *النظم السياسية في العالم المعاصر*، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧)، ص٢٥٣.

مترادفين إذ أن نظام الحزب الواحد هو ذلك النظام الذي يمثل بوجود حزب له وحدة قانونية أو فعلا حرية العمل السياسي في بلد معين ويعتبر هذا الحزب القاعدة الأساسية للنظام ويتضمن تركيزا للسلطات في صالح الحزب مما نفهمه من هذا التعريف أن هذا النظام الحزبي الذي يتجسد في نظام سياسي من خلال حزب واحد يحتكر العمل السياسي والسلطة السياسية معا .

يرى دعاة الليبرالية السياسية ان هذا النظام يشكل خطرا على الحريات العامة والاساسية ويطرح تساؤلا حول إمكانية التوافق بينه وبين الديمقراطية، فالديمقراطية تقوم الحوار وتعدد الآراء والاتجاهات، وهل يسمح نظام الحزب الواحد بذلك .

II. المبحث الثاني

إشكالية التعددية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

II.أ. المطلب الأول

التعددية الحزبية وتأثيرها على عدم الاستقرار السياسي في العراق

يشهد العراق اليوم انفتاحا ديمقراطيا واتجاها واضحا نحو التعددية السياسية والحزبية جاءت بعد تجربة طويلة من الحكم المركزي وهيمنة نظام الحزب الواحد. لقد أفرزت تطورات ما بعد تغيير النظام العراقي حراكا سياسيا، وفتح الباب على مصراعيه لتأسيس حركات وتنظيمات سياسية متنوعة، فمنذ عام ٢٠٠٣ ظهرت في الساحة السياسية العراقية أحزاب وهياكل تنظيمية بمسميات متعددة بعضها إسلامي والأخر علماني، بعض الأحزاب كبير وقوي وبعضها الآخر صغير وضعيف لا يحمل من معنى الحزب سوى الاسم، بعضها لديه قاعدة شعبية واسعة وبعضها الآخر يفتقد لذلك، بعضها معروف لدى الشارع العراقي ولها تاريخ طويل وخبرة في مجال العمل السياسي في صفوف المعارضة والبعض الآخر لم يظهر إلا بعد عام٢٠٠٣. وإن ما يؤخذ على التعددية السياسية والحزبية في العراق إنها لم تنتظم بقانون لحين تشريع قانون الأحزاب والهيئات السياسية رقم (٣٦ لسنة ٢٠١٥) .

بعد عام ٢٠٠٣ وانتقال العراق الى مرحلة التحول الديمقراطي ظهرت الى البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية العديد من المتغيرات وكان اوضحها الطائفية او توظيف العامل الديني ، واننا اذ نؤكد ان الطائفة بمعناها العقائدي لا تعد مشكلة بذاتها، إذا ما تم النظر إليها في حدود التنوع والتعدد المذهبي في إطاري الاسلام والوطن، لكنها تغدو مشكلة خطيرة حين تتحول إلى فعل سياسي يلغي أو يضعف الهوية الوطنية، ويقوم على أساس المحاصصة، من دون اعتبار لمفهومي المواطنة والشراكة وحقوقهما وواجباتهما، فلم تكن المشاعر المذهبية يوما ضعيفة بين جميع الطوائف في العراق ، لكن عملية توظيفها على هذه الشاكلة الواضحة وبشكل ممنهج هو الامر الخطير المهدد لاستقرار المجتمع والدولة بعد عام ٢٠٠٣، اذ هذا التنوع (الفسيفسائي) والتوزيع الطائفي والعرقي في العراق بدلا من أن يكون عنصر قوة قد خضع لظروف سياسية استغلت من قبل البعض

لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة البلد[١].

فقد هبت الاطراف السياسية المشتركة في العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣،لاستمالة هذه الميول والانتماءات بشكل سلبي لا يخدم المجتمع ولا يخدم وحدته وتجانسه والجدير بالذكر فقد كانت هناك تحذيرات من الانتماءات الطائفية داخل النسيج الاجتماعي العراقي[٥٤]، كونها أزمة ذات خطر كبير وتجاهلها أخطر اذا تجاوزت حدود الاختلاف العقائدي أو الفكري المبرر أحيانا في ظل تنوع مذاهب الناس فهو صراع، لأنه اتخذ طابعا عنيفا ودمويا لأن آثاره وتداعياته كانت ولا زالت تغذي عوامل الشرخ والانقسام في المجتمع العراقي ، فلو تتبعنا الخط البياني لهذه الأزمة أو هذا الصراع التراكمي، لوجدناه في صعود وهبوط بحسب الحكومات المتعاقبة والانعطافات التاريخية، ولعل اللافت للنظر أن نقطة التشابه الرئيسة في هذا الصراع أنه ظهر للعلن وازدادت وتيرته لأنه ارتبط بالدولة وسلطتها، وقد حقق هذا الأمر صعودا متواصلا، وترسخ بشكل إضافي متسببا بانقسام طائفي وانقسام داخل الطوائف، حول المشاركة أو عدم المشاركة في السلطة وادارة البلاد. فالحكومات السابقة لم تكن معنية بمعالجة الصلات بين الطبقات الاجتماعية والثقافية الفرعية، والمكونات القومية والمذهبية التي تكون المجتمع، وانها عمدت غالبا إلى إظهار شيء من التمثيل السياسي لطائفة ما على حساب تهميش طوائف اخرى.

وجاء تأثير التعددية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على الواقع الاجتماعي من ناحية تسويق الخطاب السياسي أو البرنامج الانتخابي للأحزاب السياسية العراقية القائم على توظيف العامل العشائري ، وذلك من خلال التجنيد السياسي لشخصيات عشائرية ذات ثقل جماهري في محاولة لكسب اصوات ابناءها ، وهذا افرز لنا عملية انتخابية لقوى حزبية تتسم بطابع الضمانات الاجتماعية للفوز ، مع الاعتماد على الجماعات الأولية أو ما يطلق عليهم (العصبيات المحلية) من ابناء الطوائف والعشائر والاثنيات، الامر الذي أثر على الطابع التنافسي بين القوى التي وظفت الهويات الفرعية والتي فازت بأعلى الاصوات وبين القوى التي نادت بضرورة تعزيز الهوية الوطنية واعتماد المواطنة كأساس لبناء النظام السياسي ، والتي بقيت هامشية ولم تحصل على ما يأهلها للقيام بدور فاعل في العملية السياسية ، هذا الامر ادى إلى بروز ظاهرة الاغتراب السياسي عند عدد ليس بالقليل من الناخبين وبالتالي عدم المشاركة بالعملية الانتخابية من خلال عدم التصويت (الامتناع الانتخابي) والذي يعد – التصويت – من اهم مظاهر المشاركة السياسية كونه يمثل احد انماط السلوك الانتخابي وبالتالي يتولد عن هذه الظاهرة أزمة ثقة بالعملية الانتخابية والنظام السياسي بصورة عامة وذلك لانتفاء حالة القبول أو الرضا من المواطنين، وهذا يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية

(١) بول بريمر، *عام قضيته في العراق، انتقال لبناء غد مرجو*، ترجمة عمر الايوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦)، ص١٠٨-٢٦٨.

وخاصة عملية التصويت ، إذ تكون هنالك حالة من الفتور وعدم الثقة في العلاقة بين الجماهير وبين الاحزاب السياسية، و هذا ما ادى إلى ظهور مشكلة الامتناع الانتخابي[١] .

بالرغم من تبني المحاصصة الطائفية في عملية التمثيل الحكومي، الا انه لوحظ تراجع هذا الخطاب المذهبي بعد الحراك الاحتجاجي في تشرين عام ٢٠١٩ مقابل ظهور مائز للخطاب الوطني الذي تباه الرأي العام كرد فعل على خطاب الاحزاب السياسية الديني او القومي مما جعل بعض هذه الاحزاب الى تبني خطاب وطني مغايراً لخطابها السابق إعلامياً ، فضلا عن ظهور احزاب سياسية ناشئة تبنت خطاب المواطنة واقعياً .

المطلب الثاني

سمات التعددية الحزبية في العراق

أن أهم المؤشرات التي يمكن تسجيلها على الأحزاب السياسية التي ظهرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

١- كثرة عدد هذه الأحزاب، فالحالة في العراق توصف بأنها (حالة انفجارية) فمن نظام الحزب الواحد المهيمن ومجموعة صغيرة من الأحزاب السرية إلى تعددية حزبية تصل إلى مئات الأحزاب والتجمعات السياسية فقد تجاوزت الساحة العراقية الحدود المتوقعة في عدد الأحزاب والقوى السياسية الموجودة من حيث النوع والهدف وصار من الصعب الإلمام بالخارطة السياسية للعراق حتى ليبدو الحال أقرب إلى الفوضى منه إلى حال النظام[٢].

فباستثناء عدد محدود من الأحزاب ذات التأثير والفاعلية، وهي التي حظيت بالغالب بتمثيل في مجلس الحكم الانتقالي والحكومة العراقية فالمؤكد أن معظم الأحزاب السياسية الموجود على الساحة العراقية هي أحزاب (انتخابية) تتسم بالضعف والهشاشة نظرا لضعف قواعدها الجماهيرية والشعبية بحكم كونها تنشط في اوقات الانتخابات وتختفي بعد ذلك ،كما أن قياداتها غير معروفة بما فيه الكفاية لغالبية العراقيين، فضلا عن عدم تبلور أطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية، وبالتالي هي أقرب إلى واجهات السياسية منها إلى القوى الحزبية القادرة على أن يكون لها دور وتأثير، كما أن بعضها هو مجرد امتدادات لتكوينات أولية قبلية وعشائرية وطائفية[٣].

---

(١) للمزيد ينظر : ناهدة محمد زبون، "مفهوم الاغتراب في الفكر السياسي الحديث"، *مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية* ، العددان (٤٣-٤٤)، (٢٠١٦): ص٥٢

(٢) أمحمد مالكي، "العالقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، *المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت*، العدد ١٣ ،(٢٠٠٧): ص١٥١-١٥٢.

(٣) حسين حافظ وهيب، *العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية (دراسة في العاملين الجغرافي والبشري)*، (بغداد: دراسات دولية، العدد ٤٤ ،٢٠١٥)، ص٣١-٣٢.

٢- أن ما يؤخذ على الكثير من الأحزاب السياسية في العراق أنها لم تكن تمتلك برنامجا واضحا لعراق ما بعد ٢٠٠٣ ، فأغلب الأحزاب المعارضة كان هدفها الأساس هو إسقاط النظام السابق وهذا ما اتفقت عليه المعارضة العراقية في اجتماعها الأول الذي عقد في بيروت آذار 1991 حيث خرج المؤتمر بمجموعة قرارات عامة تدعو إلى إسقاط النظام العراقي واعتماد الطريق الديمقراطي في إطار الحريات الأساسية والتعددية السياسية لهذا أن هذه الأحزاب أصابها الخلاف والاختلاف في وجهات النظر حول طبيعة النظام السياسي لعراق ما بعد ٢٠٠٣ وانعكست هذه الحالة على الاستقرار السياسي في العراق، وأصبح الشغل الشاغل لبعض القوى والتيارات ليس إقامة دولة حديثة وبناء نظام سياسي وإنما الحصول على المكاسب السياسية ، وهذا ما انعكس ايضاً على كتابة دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ .

٣- أن أغلب هذه الأحزاب بنيت تنظيمياً على أساس الانتماءات الثانوية الإثنية والطائفية والمذهبية لا على أساس الهوية العراقية، مما كان سببا في ظهور التعددية (التنابذية) وغياب التعددية الهارمونية (المنسجمة) الأمر الذي جعل الشأن العراقي مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات، مجتمع خلاف غير سلمي وليس مجتمع اختلاف سلمي .إن ظهور هذه الأحزاب يقود بصورة ذاتية إلى إضعاف مفهوم المواطنة والولاء الوطني لصالح الولاء للجماعة[١].

٤- قد يكون الاستبداد الذي مارسه النظام السابق العامل المؤثر الأكثر أهمية في ظهور مثل هذه الأحزاب، وذلك لأن الاستبداد يوفر أرضية خصبة لنمو ظاهرة الأقليات الاثنية والطائفية وحتى القبلية باعتبارها ظاهرة اجتماعية تجدد نفسها في ظروف انحسار الديمقراطية وأتساع مظلة الرعب حيث يشعر أفراد كل من هذه الأقليات بالحاجة إلى التراص والدفاع عن وجودها إمام العنف وفي مواجهة ظاهرة عدم التأكد من المستقبل وهذا يقود إلى ضمور مفهوم المواطنة لدى هذه الجماعات لتتحول أولوية الولاء للوطن إلى أولوية الولاء للجماعة [٢].

٥- غياب أو ضعف الممارسات الديمقراطية سواء في إطار مؤسساتها وتنظيماتها وبرامجها أو بالعلاقة مع بعضها، أم في علاقاتها مع الناس التي تعلن التزاماتها بمصالحهم، أن هذا يشكل عقبة حقيقية أمام قيام نظام ديمقراطي لأنه لا يمكن بناء الديمقراطية بقوى وتنظيمات غير ديمقراطية، الأمر الذي يجعل من الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ضرورة لاستكمال التطور الديمقراطي، أن عدم ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب قد يرجع إلى القصور الفكري وعدم الإدراك لأهمية الديمقراطية، أن الديمقراطية في الأحزاب لا تعني مجرد الانتظام في عقد الاجتماعات ولكنها تتضمن القدرة على التعامل مع التعدد الفكري داخل الأحزاب وعلى تسوية النزاعات التي تحدث بطريقة ديمقراطية.

---

(١) عبد الوهاب حميد رشيد ، *مستقبل العراق : الفرص الضائعة والخيارات المتاحة*، (بغداد: دار المدى، ١٩٩٧)، ص٨١ .

(٢) عامر حسن فياض، "افكار تأسيسية في بناء الدولة المدنيسة العراقية الحديثة"، *مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد* ، العدد ٣٤ ، (٢٠٠٧): ص١٣٧ .

٦- ظهور بعض الاحزاب السياسية الجديدة والناشئة بصورة ونمط مختلف للأحزاب التقليدية التي مارست الفعل السياسي بعد عام ٢٠٠٣ ، والتي اتسمت بخطابها الوطني وبناها المؤسسية الديمقراطية وهيكلتها القائمة على التداول السلمي للسلطة داخلها ، الا ان الواقع يشير الى ضعف تأثير هذه الاحزاب سياسياً بالرغم من امتلاكها ادوات التأثير لاسيما من خلال الاعلام الحديث ، الا ان سمة الضعف لا زالت مهيمنة بفعل سيطرة الاحزاب التقليدية وامتلاكها للمال والنفوذ وبعضها للسلاح .

مما تقدم نستنتج أن التعددية الحزبية تقوم على أساس الانتماءات الثانوية على أساس اثني طائفي مذهبي لا على أساس الهوية الوطنية، كما هو الحال بالنسبة للأحزاب العراقية التي جاءت بعد عام ٢٠٠٣ والتي بنيت تنظيمها على هذا الأساس تؤدي في النهاية إلى أضعاف مفهوم المواطنة والولاء الوطني لصالح الولاءات الفرعية والمذهبية والطائفية. وبالتالي فأن هذا النظام يؤدي إلى إشاعة الفرقة في المجتمع وتقسيمه إلى جماعات لكل منها مبادئها وعقيدتها والتي يناوئ بعضها البعض الآخر، بحيث لا تقبل التفاهم ، وبالتالي لا بد من ضبط التعددية الحزبية في العراق وفق اطر قانونية فاعلة من شأنها ان تصحح من الوضع القائم والذهاب باتجاه احزاب سياسية فاعلة تمتلك خطاب وطني من شأنه ان يعزز من الثقافة السياسية للمواطنين ، اذ ان التعددية الناجزة تحتاج الى بيئة مجتمعية واعية ومدركة سياسياً والا فإنها ممكن ان تشكل خطراً على وحدة المجتمع .

وبالتالي تعتبر التعددية الحزبية سببا في انعدام الاستقرار الحكومي، حيث لا توجد أغلبية برلمانية تدعم الحكومة خلال الفصل التشريعي مما يؤدي إلى التغيير والتبديل في الوزارة فضلا عن أن نظام التعددية الحزبية يؤدي إلى ضعف المعارضة البرلمانية لان اغلب الاحزاب السياسية ستشترك في تشكيل الحكومة .

الخاتمة

أن نجاح العملية السياسية في العراق والقدرة على بناء نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان وحرياته تتطلب وجود تعددية سياسية حقيقية وهذا يعتمد على وجود ضوابط محددة وموضوعية حتى تنظم وجود هذه التعددية الحزبية، ضوابط تخص وجودها القانوني عبر تفعيل قانون للأحزاب السياسية العراقية الذي ينظم آليات عمل هذه الأحزاب ويوضح دورها في بناء الديمقراطية عملا بالمادة (٣٩) من الدستور، قانون يقوم على أسس ومعايير سياسية ومدنية لتجاوز عيوب التعددية الحزبية.

أن الحزبية الضيقة الديمقراطية أذا ما تكرست لفترة قادمة واتخذت شكلا قانونيا واستندت إلى مؤسسات حقيقية ستدفع باتجاه التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي وبناء دولة الهوية الوطنية لا دولة الهويات التجزيئية وبالتالي نجد أن الأساس الذي تستند إليه التعددية الحزبية في العراق ينبغي أن يستند الى الرغبة الصادقة القائمة على مبدأ الديمقراطية

الوطنية التي لا تجعل السلطة في العراق امتيازا لأحد أو حكرا لقوى محددة. أن كل ذلك يتحدد بوعي وإدراك ممثلي الأحزاب ودرجة ثقافتهم وحبهم لوطنهم، فعلى الجميع أن يجعل هدفه المركزي هو الحفاظ على استقلال واستقرار العراق وحماية وحدته الوطنية ونظامه الاجتماعي، وعلى الجميع غرس هذه المفاهيم والدعوة لها والعمل بها ولها.

الاستنتاجات :

١- ان التعددية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تعاني من تشوهات تنظيمية أفضت الى ظهور عدد كبير من الاحزاب تفتقر الى هوية وطنية جامعة .
٢- التعددية الحزبية في العراق أسهمت في عدم الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣ وذلك راجع الى غياب الرؤية الاستراتيجية لها في عملية بناء الدولة .
٣- ان عدم تطبيق قانون الاحزاب السياسية في العراق بشكل دقيق أسهم في تنامي ظاهرة وجود أحزاب سياسية لا تنسجم مع متبنيات الترسيخ الديمقراطي .
٤- ان وجود تعددية حزبية فاعلة وناجزة يتطلب وجود بيئة مجتمعية واعية تدرك أهمية الحزب السياسي بوصفه أحد الفواعل المهمة داخل الانظمة السياسية .

المصادر :

اولا : الكتب العربية

١. فؤاد مطير الشمري، *التجارب الانتخابية، في العالم(الأسس والتطبيقات)*، الأردن: عمان دار اسامه للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
٢. سعاد الشرقاوي، *النظم السياسية في العالم المعاصر*، القاهرة: دار النهضة العربية ،٢٠٠٧.
٣. بول بريمر، *عام قضيته في العراق، انتقال لبناء غد مرجو*، ترجمة عمر الايوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦.
٤. عبد الوهاب حميد رشيد، *مستقبل العراق : الفرص الضائعة والخيارات المتاحة*، بغداد: دار المدى ، ١٩٩٧ .
٥. ابي الفضل جمال الدين، محمد بن منظور، *لسان العرب*، بيروت: دار الصدر، ١٩٧٩.
٦. حسان محمد، *الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة*، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦ .
٧. صالح جواد وعلي غالب، *الأنظمة السياسية*، بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٠.
٨. عادل تقي عبد وكمال مظهر احمد، *التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق (١٩٠٨_١٩٥٨)*، بغداد: ٢٠٠٣.
٩. عصام سليمان، *مدخل علم السياسة*، ط٢، بيروت: دار النضال، ١٩٨٩.
١٠. عوض الليمون، *الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري*، ط٢، عمان:

دار وائل للنشر، ٢٠١٦ .

١١. محمد حسن دخيل، *المدخل إلى علم السياسة* ، بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٨ ، ص ٢٤٧.

١٢. محمد حسن دخيل، *علم الاجتماع السياسي*، بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٧ .

١٣. نعمان احمد الخطيب، *الوجيز في النظم السياسية*، ط ٢، عمان: دار الثقافة، ٢٠١١ .

١٤. هدى النعيمي، *العمل الحبهوي واثارة في العملية الديمقراطية*، في مجموعة باحثين، الممارسة العراقية الديمقراطية، مركز البزاز للثقافة والرأي، بغداد: ٢٠٠٤ .

ثانياً : الاطاريح والرسائل الجامعية

١- مريم محمد حسين، "الأحزاب السياسية والهوية الوطنية في العراق بعد (٢٠٠٣)"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤.

ثالثاً : المجلات العلمية

١- أمحمد مالكي، "العالقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، *المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت*، العدد ١٣، (٢٠٠٧).

٢- حسين حافظ وهيب، "العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية (دراسة في العاملين الجغرافي والبشري)"، *دراسات دولية، بغداد*، العدد ٤٤ ، (٢٠١٥).

٣- عامر حسن فياض، "افكار تأسيسية في بناء الدولة المدنيسة العراقية الحديثة"، *مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد* ، العدد ٣٤ ، (٢٠٠٧).

٤- عبد الغني بسيوني، "ماهية الأحزاب السياسية"، *بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت*، المجلد الأول، العدد ١، (١٩٩٨).

٥- ناهدة محمد زبون، "مفهوم الاغتراب في الفكر السياسي الحديث"، *مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية* ، العددان (٤٣-٤٤) ، (٢٠١٦) .

رابعاً : المحاضرات المنشورة

١- عبد العالي عبد القادر، "محاضرات النظم السياسية المقارنة"، جامعة سعيدة_د مولاي، القاهرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، منشور، ٢٠٠٧-٢٠٠٨ .

٢- قاضي خير الدين، "محاضرات في الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية"، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، منشور، ٢٠٢٠ .